

مداخلة الوزير الأول في منتدى الأعمال الثاني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول:
"الغاز الطبيعي والطاقات الجديدة والمتجددة"

الجزائر، 11 أكتوبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة مفوضة الاتحاد الأوروبي للطاقة،
السيدات والسادة الوزراء،
أصحاب السعادة
أيها السيدات أيها السادة،

أود في البداية أن أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم لي، وتشرفني بافتتاح هذا المنتدى، وأن أعرب عن خالص إمتناني لكل الذين عملوا على جعل هذا الحدث ممكناً، وأغتتم هذه الفرصة لأرحب بجميع ضيوف الجزائر.

كما يسعدني أن أعرب عن ارتياحي لانعقاد هذا الحدث الهام، الذي من شأنه أن يتيح للمشاركين الجزائريين والأوروبيين فرصة تبادل الآراء ووجهات النظر ومناقشتها وإثرائها من أجل النهوض بجميع مبادرات الشراكة، ودفع وترقية مشاريع التعاون في مجال الغاز، والطاقات الجديدة والمتجددة، والنُجاعة الطاقوية وتطويرها.

أيها السيدات أيها السادة، يشكل هذا المنتدى فرصة هامة لتعزيز التقارب والتكامل بين الهيئات المعنية الرئيسية، ومختلف الفاعلين على الضفتين، ولكونها تعد حجر الزاوية في هذه الشراكة، حيث يتوجب علينا العمل على إنجاح الانتقال الطاقوي، بطريقة عادلة ومنصفة.



من جهة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أن هذا المنتدى ينعقد في ظرف خاص يتسم بتطورات متعددة اقتصادية وجيوسياسية عموماً؛ مما جعل مسألة الطاقة تحتل الصدارة على الساحة الدولية، بصفتها أحد المحركات الرئيسية لتنمية اقتصاديات البلدان، وجدير بالذكر أن هذا الوضع أدى إلى السعي إلى ضمان التأمين بالإمدادات الطاقوية، وتعزيز القدرة التنافسية والاقتصادية، فضلاً عن الأداء البيئي، التي تشكل حالياً أهم القضايا التي تحظى باهتمامنا.

وبالتالي، فإنه من واجبنا جميعاً ومن مسؤوليتنا أن نجد أفضل السبل، وأنسب الحلول لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة، بصفة مستدامة واقتصادية وآمنة، مع المحافظة على النظم البيئية.

ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الغاز الطبيعي يعد العنصر الرئيسي والأساسي للإنتقال الطاقوي كما يمكن أن تشاطروني الرأي حول ذلك، والذي يمثل مكوناً هاماً للمزيج الطاقوي، لكونه يشكل في الواقع وعلى وجه الخصوص، حلاً بسيطاً وفورياً بالنسبة "لتخفيض من مادة الكربون في الكهرباء" والصناعة، ولاسيما في القطاعات التي تستهلك قدرًا كبيراً من الطاقة وشريكاً مثالياً للطاقات المتجددة التي تعد بطبيعتها متقطعة وموسمية.

أيها السيدات أيها السادة،

وعياً بالرهانات المرتبطة بالاحتباس الحراري، والتي تتجلى آثاره كل سنة بكثافة أكبر في منطقتنا المتوسطية، من الضروري وضع هذا التعاون في مجال الطاقة في إطار رؤية إستراتيجية متوازنة، تمكّننا من تجسيد انتقال طاقوي يضمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والعادلة.

وفي هذا الإطار أودُّ أن أذكر بأنّ الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ليست وليدة الحاضر، بل إننا نحتفل اليوم بالذكرى العشرين لتأسيسها، وهي التي مكنت من وضع إطار للتعاون، حتى وإن أصبح من الضروري تحسينه وتعزيزه، مما سمح فيما مضى بتنفيذ العديد من المبادرات والإجراءات.

وقد تم تعزيز هذا التعاون في مجال الطاقة، بمذكرة تفاهم وإتفاق إداري، سمح بتأطير حوار رفيع المستوى بين الطرفين، وهذا المنتدى الثاني هو أحد النتائج الملموسة لهذا الحوار، الذي يعتبر عنصراً أساسياً في الشراكة الجزائرية الأوروبية، لأن توفير إمدادات الطاقة بصفة آمنة ومستدامة وتنافسية، يُعد من الأولويات وأحد ركائز إرساء أسس الاستقرار والازدهار المتبادل والمشارك.

وعليه، كان من الضروري تعزيز وتقييم الحوار بين شركائنا الأوروبيين في جميع الميادين، من أجل توطيد هذا التعاون والعمل معا لبناء شراكة رابح - رابح تضمن وتصون مصالح كلا الطرفين.

وغني عن البيان أن الجزائر، في مجال الطاقة، هي أكبر منتج للغاز الطبيعي في أفريقيا والموارد الثالث للغاز الطبيعي في أوروبا؛ التي تعد بدورها أهم سوق للغاز الجزائري؛ وذلك ما يفسر العلاقات الوثيقة والحوار الدائم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز الأمن الطاقوي وترقية الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية.

تعد إمكانات الجزائر من حيث احتياطات النفط والغاز كبيرة، لكنها لا تزال غير مستكشفة نسبياً، لاسيما في جنوب غرب وشمال البلاد وفي المنطقة البحرية؛ وذلك هو السبب الذي جعل تكثيف جهود الاستكشاف في صميم استراتيجيتنا. وفرص الاستثمار مفتوحة لشركائنا.

ونحن إذ نقوم بتكثيف جهود الاستكشاف لزيادة احتياطياتنا، فإن ذلك ليس فقط لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسوقنا المحلية بل أيضاً من أجل تعزيز مكائنا كلاعب نشط وموثوق في الأسواق الإقليمية والدولية؛ ولعل أفضل تعبير عن هذه الإمكانيات الهيدروكربونية هي تلك الاكتشافات الحديثة في الغاز الطبيعي.

ولا شك أن تنفيذ قانون المحروقات ونصوصه التطبيقية، سيؤدي لا محالة إلى مضاعفة فرص إطلاق مشاريع الاستكشاف، وإعادة تقييم احتياطيات الغاز التقليدية، والإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها من هذه الموارد، مما سيُمكننا من رفع قدرات البلاد فيما يخص الإنتاج والتصدير.

ولهذا الغرض، فإن قطاع الطاقة قد حدّد برنامج عمل استعجالي، أشرفت عليه وتكفلت به شركة سوناطراك، مما سيُمكنها من زيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي على المدى القصير، وذلك من خلال تسريع عملية تطوير بعض الاكتشافات، وتنفيذ مخطط لتحسين الإنتاج ورفعته.

وإدراكاً منا للتحدي المزدوج الذي يواجه البلاد، والمتمثل في تعزيز الأمن الطاقوي على المدى الطويل، وهذا بضمان تغطية الطلب الوطني من جهة، والحفاظ من جهة أخرى على كمية صادرات الغاز عند المستوى الأمثل، بما يضمن ويسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المستقبلية، وخاصة تجاه السوق الأوروبية.

وبهذا الصدد، فإن صادراتنا قد بلغت مستويات لا بأس بها، غير أن تطوير مواردنا الطبيعية يستوجب منا القيام باستثمارات في المنبع، قصد تحقيق اكتشافات جديدة في مجال المحروقات؛

ومن هذا المنبر، ندعو كل الشركات والمتعاملين الأوروبيين في قطاع المحروقات، للعمل معنا على رفع من قدراتنا في إنتاج المحروقات لاسيما الغاز، لتحقيق المصالح المشتركة، وضمان الأمن الطاقوي للطرفين، والمُضي قدما نحو انتقال طاقوي عادل وسلس في إطار تنمية مستدامة.

فضلا عن ذلك، فإن الجزائر تعمل جاهدة في مجال الغاز على تعزيز تعاونها مع شركائها الاقصاديين، ولاسيما عن طريق استغلالها الأمثل لبنيتها التحتية من الغاز، من خلال إعادة تفعيل مشروع أنبوب الغاز TSGP العابر للصحراء، الذي يربط نيجيريا بأوروبا، مروراً بالنيجر والجزائر، والذي يعتبر اختياراً استراتيجياً يضمن أمننا وأمن أوروبا الطاقوي.

أما فيما يخص برنامج تطوير الطاقات المتجددة، فإن الجزائر، نظراً لموقعها الجغرافي، تتوفر على أحد أعلى الحقول الشمسية في العالم، حيث تتجاوز مدة سطوع الشمس في جميع أنحاء البلاد تقريباً 3000 ساعة سنوياً، والتي يمكن أن تصل إلى 3900 ساعة، خاصة في الهضاب العليا والصحراء.

وبهذا الصدد، تم الشروع في تجسيد برنامج يهدف إلى إنتاج 15.000 ميجاوات، حيث تم إطلاق المرحلة الأولى منه، من خلال دعوة المستثمرين لإنجاز 1000 ميجاوات، خلال السنة القادمة.

علاوة على ذلك، يعكف قطاع الطاقة على تكثيف جهوده في المشاريع الاستثمارية الجديدة، من أجل تنويع المزيج الطاقوي، مركزاً على تطوير الطاقات المتجددة، وإجراءات التحكم في استهلاك الطاقة.

وفي هذا الصدد، يجري تنفيذ برنامج لتعويض المصادر التقليدية لإنتاج الكهرباء بقدرة 1300 ميجاوات على مستوى المنشآت القاعدية والإنتاجية لسوناطراك بجنوب البلاد، بمصادر متجددة كهروضوئية.

مثلما قامت سونلغاز، من جهتها، بإطلاق برنامج لتجهيز جميع محطات الطاقة الصغيرة الواقعة في الجنوب وتعمل بالوقود.

وعلى صعيد آخر، واعتبارًا لموقعها الجغرافي وقربها من السوق الأوروبية، ومجالها الشمسي الفريد، واحتياطياتها المائية، ومنشآتها الأساسية في مجال الغاز والكهرباء المتينة والواسعة، ومراكزها البحثية، وجامعاتها النشطة والفعالة، ونسيجها الصناعي قيد النمو، وتحكمها ومهاراتها المؤكدة في مجال إنتاج الهيدروجين الرمادي والأمونياك / اليوريا، والتكرير والبتروكيماويات، فإن الجزائر لديها فرص أكيدة للقيام، بشكل سريع ومستدام، بتطوير شعبة هيدروجين فعالة، وواعدة، ومن شأنها أن تساهم بشكل فعال في نجاح مسار الإنتقال الطاقوي في البلاد، واستحداث قيم مضافة، من حيث تكوين الثروة ومناصب الشغل المستدامة، على المدى المتوسط والطويل.

ولهذا الغرض، ونظرًا لكل هذه المؤهلات والتحويلات الجديدة على الصعيد العالمي، شرعت الجزائر في تطوير الهيدروجين، حيث يوشك قطاع الطاقة والمناجم بالتنسيق مع القطاعات المعنية الأخرى، على استكمال دراسة سيتم من خلالها وضع خارطة طريق محدّدة المعالم للإستراتيجية الوطنية لتطوير هذا المصدر الجديد من الطاقة.

أيتها السيدات أيها السادة،

لقد شرعت الحكومة بقيادة السيد رئيس الجمهورية، في إصلاحات هيكلية تهدف إلى تنويع اقتصادنا، والتخلص من تبعيتنا إلى النفط والغاز، وتكثيف الجهود من أجل مزيد من التكامل والتصنيع الوطنيين، بهدف خلق الثروة والعمالة وضمان النمو في ظل الحفاظ على المنجزات الاجتماعية لاقتصادنا.

وبالنسبة للجزائر، فإن هذه الشراكة تعد خيارًا استراتيجيًا وأولوية، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من الإجراءات المحفزة للنمو، بتشجيع وترقية الاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال، من خلال مراجعة قانون الاستثمار، وتحديث النظام المالي والمصرفي، عن طريق قانون النقد والقرض الذي تجري مراجعته، إلى جانب تكثيف قانون الصفقات العمومية، لإضفاء مزيد من المرونة على الشروط التعاقدية، فضلاً عن تبسيط الإجراءات الإدارية، وآلية الحصول على العقارات الصناعية، مما يزيد من جاذبية الجزائر، ويسمح باستقطاب وجلب الاستثمار الأجنبي.

وفي هذا السياق، حرصت الحكومة الجزائرية على التعجيل بوتيرة النشاط المصرفي والتأمين، ورقمنة العمليات المختلفة، وإنشاء الشباك الوحيد، وتحسين عرض الأراضي والعقارات الصناعية.



وحرصا منها على صون موارد ميزانية الدولة في ظل تقلبات أسعار النفط في السنوات الأخيرة، ولاسيما منذ تفشي فيروس كورونا، انتهجت السلطات العمومية الجزائرية أسلوبا وطريقة جديدة لتمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، وذلك بإشراك القطاع الخاص مع القطاع العام. ويجري حاليا وضع اللامسات الأخيرة على القانون الذي ينظم ويؤطر هذا الشكل الجديد من التمويل.

وأغتنم هذه الفرصة لنرحب بكم وندعوكم للانضمام إلى مختلف مشاريع الإصلاح، والمشاركة بشكل فعال في الإنعاش الاقتصادي الذي انتهجته الحكومة الجزائرية.

أيها السيدات، أيها السادة،

إن الحوار المفتوح والصادق والمنظم حول قضايا الطاقة، وكذا المسائل المناخية، من شأنه أن يسهم بصفة فعالة في إحراز تقدم كبير بين الطرفين، وسيكون لهذا النهج القدرة على خلق الفرص، والمضي قدماً لتطوير هذه الشراكة. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تأخذ هذه العملية بعين الاعتبار، أهداف وقدرات وموارد الأطراف المختلفة، لجعل هذا التقارب وهذا التعاون ممكناً، ومجدياً، وشاملاً لجميع الجوانب المتعلقة بالطاقة، ولا يقتصر فقط على نشاط المحروقات، لذلك يجب أن تقترن هذه الجهود برغبة حقيقية في شراكة مفيدة ومجدية للطرفين.

وفي هذا المنظور، فإن التعاون في التمويل يعد هو الآخر ضرورياً، حيث يجب أن نجد معاً الآليات التي من شأنها أن تسمح للدول والبنوك والمؤسسات المالية والشركات بالعمل على نحو يكون فيه عبء التمويل والمخاطر محتملاً ومشاركتاً.

وبما أنّ الطاقة عامل رئيسي في تحقيق الاستقرار والإزدهار للجميع، فإنه يتوجب علينا أن نعمل معاً من أجل مستقبل أفضل، على الرغم مما نواجهه من تحديات: اجتماعية، وإقتصادية، وسياسية.

كما يجب علينا من أجل مصالحنا المشتركة، أن نرسم بشكل جماعي آفاق واعدة للشراكة، من أجل تعزيز وتشجيع وتسهيل فرص الاستثمار بين الشركات الجزائرية والأوروبية، في مجال الغاز والطاقة المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة.



ونحن متفائلون بأنه ستكون لنا القدرة والعزيمة الكبيرة على تطوير شراكة قوية، كفيلة بتحقيق نتائج ملموسة لصالح الأجيال القادمة في الجزائر والاتحاد الأوروبي على حد سواء، من خلال تركيز جهودنا على الثقة والتعاون، لضمان انتقال طاقتي فعّال عادل ومنصف، يأخذ في الحسبان اهتمامات وخصوصيات كل طرف.

وهكذا، وحتى يكون هذا التعاون في مجال الطاقة مفيداً للجميع، بما يضمن الأمن الطاقتي لبعضنا البعض والسماح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للجميع، فإنه يتعين أن يُدرج كذلك ضمن مقاربة شاملة تقوم محاورها الرئيسية لزاماً على:

- تعزيز الاستثمارات، لاسيما في مجال التنقيب عن البترول والغاز من أجل تطوير إمكاناتنا الباطنية الكبرى، وكذا في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر، لما تتمتع به الجزائر في هذا المجال من مزايا لا يستهان بها؛
- تطوير الابتكار والبحث والتنمية، لاسيما في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة، وخاصة الهيدروجين، وتنفيذ عمليات نقل التكنولوجيا؛ على غرار رقمنة الشبكات والشبكات الذكية وتخزين الطاقة والحركية النظيفة أو حتى عزل الكربون واحتجازه.
- تعزيز التعاون العلمي في مجال البحث والتكوين قصد تنمية المهارات اللازمة للانتقال الطاقتي؛
- التطوير الصناعي لمختلف الشعب الطاقتي من أجل إدماج أفضل لسلاسل القيم.

تلكم، أيتها السيدات أيها السادة، هي بعض الأفكار والآراء التي أردت أن أتقاسهما وإياكم بمناسبة افتتاح هذا المنتدى الذي أتمنى أن يحقق الأهداف التي عقد من أجلها.

شكرا لكم على كرم الاصغاء.
والسلام عليكم

